

زيادات رواة بعض الكتب المصنفة في الحديث النبوي وتراجم الرواة وسبيل تمييزها

عمر بن سعدي

قناة صوًى ومعالم







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إنّ ممّا لا يَسَعُ الباحثَ إغفالُه: الخبرةُ بالرواة الذين نقلوا المسانيد والجوامع والصحاح والسنن والأجزاء الحديثيّة. ومن قصّرَ في هذا الأمر كثرَ عثارُه ولم يتمكّنْ من تمييز زيادات الرواة على أصول الكتب التي رووْها. ومن أعظمِ ما يُعين على تمييز ذلك: المعرفة الراسخة بطبقات الرواة.

وللحاجةِ الماسّةِ إلى الخبرة بأولئك الرواة صنّف بعضُ الحفّاظ كتبًا تنفعُ الشُّدَاةَ وتُمهِّدُ لهم السبيلَ إلى المعرفة بجمهرةٍ من رُواة دواوين السنّة. ومن أجلِّ ما رُقم في ذلك: كتابُ التقييد، لمعرفة رواة السنن والمسانيد، للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالغني الشهير بـ(ابن نقطة) رحمه الله تعالى، وذيْلُه للحافظ أبي الطيّب محمد بن أحمد بن علي الفاسي، ثمّ المكّي، رحمه الله تعالى.

وقد رأيتُ بعضَ الأفاضلِ لا يَضبطون أسامِيَ نقلةِ أصحِّ كتابٍ مُصنَّفٍ؛ فترى في سردِهم أغلاطًا وأسقاطًا. وسقى الله جدثَ فخرِ سَبْتَةَ أبي عبدالله ابن رُشيد الفِهْري الذي دبّجتْ يراعتُه رائعتَه التي ترجمَها: "إفادة النَّصِيح، بالتعريف بسند الجامع الصحيح".

وعلى قبر صاحبه وبلديّه أبي القاسم ابن الشاط رحماتُ الله تَتْرًا إذ وُفِّق لرصفِ "الإشراف على أعلى شرف، في التعريف برجال سند البخاري من طريق الشريف أبي علي ابن أبي الشرف".

وحريٌّ بالحديثي أن يُولِيَ سندَ "الجامع الصحيح" عنايةً كبيرةً قبل أن يتوفّر على دراسة سائر الدواوين.

ـ ولا يخفى على النابهِين أنّ كثيرًا من دواوين السنّة حوتْ زياداتٍ لبعضِ رُواتها، ومن لم يُدَاخِلِ الكتبَ ويَجُسْ خلالَ صحايفِها فلا يكاد يُميّز بين الأصيل والدخيل. أمّا من اقتصر على النقل عن البرامج المستحدَثة، وكان ذلك منتهَى بحثِه وغايةَ مَرَامِه = فلا تَسَلْ عمّا يتقلّدُه من الكوائن والأغلاط.

وقد اشتهرتْ زياداتُ عبدالله بن أحمد على مسند والده، وزيادات الفربري وغيرِه على البخاري، وإبراهيم بن محمد بن سفيان على مسلم، وأبي الحسن القزويني القطّان على ابن ماجه، رحمهم الله جميعًا ... لكنْ ما يزال في ذا الباب عوزٌ، وهو مُشْرَعٌ يتربّصُ من ينهدُ إلى تمييز الزيادات على سائر الكتب؛ إرشادًا للباحثين وتبصيرًا.

وهذه معالمُ وصُوًى بيْن يديْ ذلك، عسى أن يتوفّر على شرح ذلك من أراد إيساعَ القول فيه وإيعابَ الكلام عليه؛ تتبُّعًا وإيضاحًا.

وقد استمرّتِ الشكوَى من أغلاطِ كثيرٍ من مُنتحلي هذه الصنعة الذين لا يُحسنون النقلَ من مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى، ولا يُميّزون بين روايات أحمد وما زاده ابنُه عبدالله ـ رحمه الله تعالى ـ ممّا سمعه من جمهرةٍ من شيوخه.

وإنّك لَترى هذه الأيّامَ انتشارَ دوراتٍ لإكساب الباحثِين مهاراتٍ في دراسة النُّسخ الخطّيّة، وتَشهد جهودًا عظيمةً تُبذل في بعض أقسام الدراسات العُليا في دقائق علل الأحاديث، وهذا حسنٌ بَسَنٌ. لكنّني أرى إغفالًا شديدًا لهذا الذي أتناولُه الآن. وقد اطّلعتُ على دراساتٍ وأطاريحَ تناولتْ بحوثًا عاليةً، لكنّها مكدَّرة بأفانينَ من الأغلاط، وأعاجيبَ من الأسقاط. ولم ينقضِ عجبي كيف مرّتْ على أفاضل المُشْرِفِين ولِجان المناقشات، مع ما يتفرّع عن ذاك الإغفالِ من

تخليطٍ في عزو المرويّات وتشجير الأسانيد وتمييز المتابعات والشواهد، وهلمّ جرًّا وسحبًا من كوائنَ مُخْجِلَةٍ.

وسأتناول في هذه النبذة المقتضَبة زياداتٍ واردةً في بعض المصنَّفات في الحديث النبوي وتراجم الرواة وأبيِّن سبيلَ تمييزها، عسى أن يرتقي الحديثيُّ إلى الارتياض بهذا النوع الذي كاد أن يُهمَل ويُغفَل مع شدّة حاجة الباحث إليه وعدم استغنائه عن إحكامه وإتقانِه، ومن أعظمِ الروافد التي تَصقل ملَكةَ الباحث: معرفتُه بطبقات الرواة والطرق التي سِيقت بها المصنَّفات الحديثية.

(إيقاظ): لم أقتصر في هذا التقييد على ما زاده رواةُ بعض المصنفات من الروايات المسنَدة؛ لأنّ المقصود (هُنا) تمييزُ ما زِيدَ على الكتب من أحاديثَ وإعلاءاتٍ، وشروحٍ وإيضاحاتٍ، وكثيرٌ من ذلك مشكِلٌ ملتبِسٌ، يُشبِه ما كان يقع قديمًا من الإدراجِ خلالَ الأحاديث المرْويّة.

واللهُ المسؤول أن يُسدِّدني ويُنير دربي، وأن ينفع بما كتبتُ، ويجعلَه خالصًا لوجهه الكريم.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

عمر بن سعدي



ـ ممّا يلتبس على بعض الباحثين: تمييز الزيادات على كتاب الزهد للإمام ابن المبارك رحمه الله تعالى؛ فإنّ للحسين بن الحسن المروزي ويحيى بن محمد بن صاعد البغدادي ـ رحمهما الله تعالى ـ زياداتٍ على الكتاب. وسبيلُ تمييزِ ذلك (في الجملة): إنعامُ النظر في أسانيد الكتاب. فإذا انتهى السند إلى ابن المبارك فهو في أصل كتاب الزهد له.

وإنْ أنتَ فتحتَ كتاب الزهد فستجد أوّلَ روايةٍ فيه من طريق يحيى بن محمد بن صاعد قال: أنا الحسين بن الحسن المروزي ... قال: حدثنا **عبدالله بن المبارك والفضل بن موسى** قالا: أخبرنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند ...

وقد اجتمع في هذه الرواية أصلٌ وزيادةٌ، أمّا الأصلُ فهو قولُ عبدالله بن المبارك: أخبرنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند ...

وأمّا الزيادةُ فهي عطفُ الحسين بن الحسن المروزي (الفضلَ بنَ موسى) على (عبدالله بن المبارك).

ـ وإنْ أنتَ نظرتَ في رواية نُعيم بن حمّاد لهذا الكتاب عن ابن المبارك فستجد قولَ نُعيم في طالعته: حدثنا عبدالله بن المبارك قال: أخبرنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند ...

فقد ساقَ نُعيمٌ الحديثَ على الوجه ولم يَعطف على ابن المبارك غيرَه، مع أنّه قد سمع من شيخِه الفضل بن موسى ـ وهو السِّينَانِي ـ. وقد روى نُعيمٌ في هذا الكتاب (٦١٨) حديثًا عن الفضل بن موسى هو من زياداتِه على شيخه ابن المبارك.

وابن المبارك والفضل بن موسى ونُعيم بن حمّاد والحسين بن الحسن، أربعتُهم من بلدةِ مَرْوَ، بأقصى خراسان، التي نبغَ منها

جمهرةٌ من الأئمّة الأفذاذ، منهم: الإمامان أحمد وإسحاق بن راهويه.

ـ أمّا إذا كان منتهى السند إلى الحسين بن الحسن؛ فهو من زياداته على كتاب شيخِه ابن المبارك، ممّا رواه عن بعض شيوخه؛ مثْل: سفيانَ بنِ عُيينةَ، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجرّاح، وعيسى بن يونس السَّبِيعِي، وإسماعيل بن إبراهيم ابن عُليّة، ويزيد بن هارون، والمعتمر بن سليمان التيمي، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عديّ، والفضل بن موسى السِّينَانِي، والهيثم بن جميل، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير، في آخرين، رحمهم الله جميعًا.

وقد شارك الحسينُ بن الحسن شيخَه ابنَ المبارك في الرواية عن سفيانَ بن عُيينةَ الذي له أحاديثُ في هذا الكتاب، وطريقُ تمييز الأصل عن الزيادة: تدبّرُ منتهى السند إلى الراوي عن ابن عُيينةَ، فإنْ رأيتَ يحيى بن محمد بن صاعد قال: **حدثنا الحسين بن الحسن، قال: سمعت ابن عيينة يقول:** «إنْ كان الرجلُ لَيسمع الكلمةَ فيصير بها فقيهًا» علمتَ أنّ هذا الخبرَ من زياداتِ الحسين بن الحسن على شيخه ابن المبارك.

وإنْ وجدتَ يحيى بن محمد بن صاعد قال: **حدثنا الحسين قال: أخبرنا ابن المبارك قال: أخبرنا سفيان بن عيينة**، عن ابن شبرمة = عرفتَ أنّ هذه الرواية من أصلِ كتاب ابن المبارك.

ـ أمّا إذا كان الخبرُ من رواية ابن صاعد عن غيرِ الحسين المروزي؛ فهو من زيادات ابن صاعد على الكتاب، ممّا رواه عن بعض شيوخه غيرِ الحسين المروزي؛ مثْل يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي، وعمرو بن علي الفلّاس، ومحمد بن منصور المكّي الجوّاز، وسميّه محمد بن منصور الطوسي، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، ومحمد بن عوف الحمصي، وأحمد بن منصور الرَّمَادي،

وأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، ومحمد بن الهيثم قاضي عُكْبَرَا، ويوسف بن موسى القطّان، وأبي هشام محمد بن يزيد الرِّفاعي، وحُميد بن زَنْجويه النَّسَوِي، وزياد بن أيّوب الطُّوسي، ومحمد بن زياد بن الربيع الزِّيَادِي، وعبدالجبّار بن العلاء العطّار، وأبي حَصِين عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن يونس اليَرْبُوعِي، وعلي بن داود القَنْطَري، وحمّاد بن الحسن بن عنبسة الورّاق، رحمهم الله تعالى.

فإنْ تصفّحتَ الكتابَ وتفحّصتَه وجدتَ قولَ أبي عمر ابن حيويه وأبي بكر الوراق: **أخبرنا يحيى قال: حدثنا عمرو بن علي** قال: حدثنا يزيد بن زُريع ...

وهذا من زياداتِ يحيى بن محمد بن صاعد على كتاب الزهد، وهو حديثٌ سمعَه ابنُ صاعد من شيخِه عمرو بن علي الفلّاس.

وقد نثرَ ابنُ صاعدٍ في زياداته وتعليقاته دُرَرًا غُرَرًا من عللِ الأخبار وبيانِ غرائب الآثار.

ـ وقد وقع في المطبوع من كتاب الزهد (١٢١٥): "... يحيى قال: **حدثنا الحسين، قال:** حدثنا يعقوب الدورقي ...". كذا وقع في نشرة الكتاب، وذِكْرُ (الحسين) فيه مُدْرَجٌ مُقْحَمٌ.

ـ وقد وقع بعضُ الإدراجِ مِنْ ذا الضربِ في بعض النسخ الخطّيّة من كتاب الزهد، لكنّ ذاك لا يَرُوجُ على الفَطِنِ الحاذقِ المُرْتاض ولا يَعْسُرُ عليه تمييزُه، بتوفيق الله وعونِه.

ـ وقد رأيتُ باحثًا فاضلًا نقلَ عن كتاب الزهد لابن المبارك ما حرفُه: "أخبركم أبو عمر بن حيويه قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا الحسين، قال: أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري ...".

وهذا غلطٌ مركَّبٌ؛ فقد أوهمَ أنّ هذا الحديث من رواية ابن المبارك، مع أنّه من زيادات الحسين المروزي.

ومحالٌ أن يروي ابن المبارك (١١٨ ــ ١٨١) ــ وهو من أتباع التابعين ــ عن ابن حيويه (٢٩٥ ــ ٣٨٢)، عن ابن صاعد (٢٢٨ ــ ٣١٨)، عن الحسين المروزي (ت٢٤٦).

ووقع للباحث غلطٌ آخَرُ حين خلطَ مروانَ بن معاوية الفزاري بأبي معاوية الضرير. لكنّ هذا الوهمَ خارجٌ عن المقصود من هذا التنبيه.

ــ وقد رأى باحثٌ حديثًا في كتاب الزهد (١٠١٤) سُطر فيه: "أخبركم أبو عمر ابن حيويه قال: **حدثنا يحيى قال: حدثنا الحسين قال: أخبرنا أبو معاوية ...**" فاستعجلَ وقال: أخرجه ابن حيويه في الزيادات على كتاب الزهد لابن المبارك ...

وهذا خطأٌ جليٌّ، والحديثُ من زيادات الحسين المروزي على كتاب الزهد لشيخه ابن المبارك، ورواه ابنُ حيويه عن يحيى بن محمد بن صاعد، عن الحسين المروزي، عن أبي معاويةَ الضرير.

ــ وقد سُقط في يدي الغداةَ حين رأيتُ أحدَ ممتهِنِي فهرسة النُّسَخ الخطّيّة ممّن انتحل هذه الصنعةَ ولَمَّا تَرْسَخْ فيها قدمُه = قطعَ بأنّ كتاب الزهد ــ الذي أصفقَ الناسُ على عزوه إلى الإمام ابن المبارك ــ ليس له، بل هو **لمؤلّفٍ من أهلِ القرن السادس فما فوق!** كذا قال!

وقد بنى دعواهُ الكاذبةَ الخاطئةَ على ما رأى فيه من قولِ أحدِ رواة الكتاب: «أخبرنا [كذا] أبو عمر ابن حيويه وأبو بكر الوراق، قالا: أخبرنا يحيى، قال: [حدثنا الحسين] قال: أنا عبدالله بن المبارك، قال: أخبرنا جعفر ...».

فقال جازمًا قاطعًا: «قال المؤلّف: أخبرنا [كذا] أبو عمر بن حيويه وأبو بكر الوراق، قالا: أخبرنا يحيى ...».

ثمّ رأى في النسخة: «أخبرنا الشيخ أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد ابن البنّا، قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري، قال: أخبرنا أبو عمر محمد بن العباس بن [كذا][1] محمد الوراق، قال: [أخبرنا] أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد يوم الخميس لستٍّ خلوْن من ربيع الأول سنة خمس عشرة وثلاث مئة عند باب داره، قال: أنا الحسين بن الحسن المروزي أبو عبدالله سنة خمس وأربعين ومئتين، قال: حدثنا عبدالله بن المبارك ...».

فقال: «فإذا تأمّلنا في وفيات الأشخاص الواردة في الحديثين نجد في الحديث الأوّل وفاة أبي عمر ابن حيويه عام ٣٨٢، وأبي بكر الوراق عام ٢٤٩[2]، ويحيى بن محمد بن صاعد ... في عام ٣١٨، وعبدالله بن المبارك ـ **المنسوب له هذا المخطوط** ـ عام ١٨١.
وفي الحديث الثاني نجد الشيخ ابن البنّا تُوفّي عام ٥٢٧ ...».

وكلامُه هذا من جَلاءِ سقوطه وتهافُتِه = تُغْنِي حكايتُه عن تكلُّف الإطناب في ردِّه والإغراقِ في بيان فساده، وقد يَصلح أن يُتهادى بيْن الخاصّةِ الظرفاء في الأباطيل والأسمار.

وإنْ دامَ هذا العبثُ ولم يَحدث له غِيَرٌ لَيُوشكنّ أن يتناسل مِن ذا فسادٌ عريضٌ يَؤول إلى نفيِ نسبةِ كثيرٍ من دواوين السنّة إلى مصنِّفيها، ومردُّ ذا إلى الجهل بأنساب الكتب وطرُقِ روايتها.

ـ ذاكَ ما يتّصل برواية الحسين المروزي عن ابن المبارك.

---

[1] وقع له سقطٌ وتلفيقٌ وجَمْعٌ بين مفترقٍ، وفي كلامه أغلاطٌ لغويّةٌ وكتابيّةٌ ينأى عنها كثيرٌ من صِغارِ طلبة المَدارس.
[2] كذا، والرجلُ قد وُلد عام ٢٩٣، وتُوفّي سنة ٣٧٨.

أمّا **الراويةُ** الآخَرُ لكتاب الرقائق لابن المبارك فهو نُعيم بن حمّاد، رحمهما الله تعالى. وله أيضًا زياداتٌ قليلةٌ على كتاب شيخِه ابن المبارك، يرويها عن شيوخه: سفيانَ بنِ عُيينةَ، ومحمد بن كثير، وإبراهيم بن محمد الفَزَارِي، وعبدالوهاب الثقفي، والفضل بن موسى السِّينَانِي، وحُميد بن عبدالرحمن الرُّؤَاسِي، وعبدالله بن وهب المصري، وعُقبة بن علقمة البيروتي، رحمهم الله تعالى: (٧٩، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٦، ٦٣٤، ٦١٨، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٦٤٧، ١٦٤٨).

وله فيه أيضا تقريباتٌ[٣]: (٥٩٠، ٩٣٠، ، ١١٥٨، ١٤٦١).

ولأبي إسماعيل الترمذي (راوي الكتاب عن نُعيم بن حمّاد) زياداتٌ على الكتاب يرويها عن شيوخه: عبدالصمد بن حسّان المَرُّوذِي، وأبي توبة الربيع بن نافع الحلبي، وعبدالله بن صالح المصري كاتب الليث، رحمهم الله جميعًا: (١٦٠، ٥٢٣، ١١١٧). وله تقريبان (= إعلاءان): (٥٣٠، ١٢١٤).

ـ وقد وصلَ إلينا كتاب تفسير القرآن من الجامع لابن وهب من رواية عيسى بن مسكين، عن سحنون بن سعيد، عن ابن وهب، رحمهم الله تعالى. **وقد وردَ في حاشيته زيادةُ خبرٍ رواه أبو الربيع المَهْرِي عن ابن وهب، عن أسامة بن زيد الليثي، عن القاسم بن محمد**، رحمهم الله تعالى، **وزيادةُ قولٍ لابن وهب**. ولم تَرِدِ هاتان الزيادتان في رواية عيسى بن مسكين عن سحنون عن ابن وهب. ومع ذلك أقحمَهما ميكلوش موراني في حاقِّ كتاب تفسير القرآن

---

[٣] ذا من إبداعات القاضي عياض ولطائفِ إطلاقاته في المشارق (٧٠/١، ٢٢٥، ٢٦٧، ٤٠٣ ـ ٤٠٤، ١٢٧/٢، ١٦٨، ٢٤٠ ـ ٢٤١)، يُستفاد مع (الزيادات). وبيْنهما فرقٌ دقيقٌ، حبّذا مراعاتُه. وتختصُّ التقريبات بما كان القصدُ منه إعلاءُ السند وترفيعُه، لا الأَمَمُ إلى الزيادة في ألفاظ المرويّات. وهو ممّا تهمّمَ به أهل الحديث. وهو على وجهين: إمّا بمشاركة الشيخ (مصنِّف الكتاب) في شيخه ـ وهذا الشرف المؤثَّل والمجد الباذخ ـ أو بما دُونَ ذلك من أنواع العلوّ.

من جامع ابن وهب(٤)! وليتَه إن كان لا بُدّ مقحِمًا ـ وهو فيه مسيءٌ ـ أخّرَ ما أدرجَه إلى ما يَلِي الخبرَين (١٥٢، ١٥٣) مراعاةً للسياق، ولئلّا يَقطعَ نُقُولَ ابنِ زيدِ بنِ أسلمَ المعضلةَ التي حكاها عن الصحابة في مسألة القراءة خلف الإمام! وأنّى له هاتيك المُراعاةُ وهو مفتقرٌ إلى الشفوف المانعِه أن يَرعى مع الهمل. وعليه مآخذ كثيرة في إخراجه هذا الكتابَ، اقتصرتُ هاهنا على ما يمتُّ إلى هذا الموضوع المطروق.

وقد كان نَصَّ على كون الخبريْن من الزياداتِ، ونقلَ تعليقًا نصُّه: «ليس في الأمّ، ولا كتاب عيسى بن مسكين، وهو مكتوب في حاشية ...» ومع ذلك تجلّدَ في إدراجه في حاقِّ كتاب الجامع!

(إلْماعةٌ): ثبتَ عَقِبَ كتاب الصمت من الجامع لابن وهب قبْل سَوْقِ كتاب الخاتم منه رواياتٌ لحرملةَ بن يحيى جلُّها عن غيْر ابن وهب، أدرِجتْ في إحدى نشرات الجامع دون مَيْزٍ ولا فصلٍ، ولم يُفطَن إلى أنّها زِيدَتْ على كتاب ابن وهب.

ـ وفي كتاب القدر للإمام عبدالله بن وهب زياداتٌ لمحمد بن إسماعيل الورّاق (٧، ١٠، ١١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧ ـ ٤٤، ٤٧)، وفيها نقولٌ وروايات عزيزةٌ أسندَها عن ابن المديني.

وفي (ص٦٣) عَقِبَ (ح ٣١): «**قال محمد بن إسماعيل:** ورُوِي عن عبدالملك ابن جُريج، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ...».

وقال محمد بن إسماعيل (ص٦٤) عَقِبَ (ح ٣٢): «ورُوِي عن عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل ...».

وقال ـ أيضًا ـ (ص٦٩) عَقِبَ (ح ٣٧): «... روى هذا الحديثَ عن الأعمش جماعة منهم: شعبة، والثوري، والمسعودي، وزهير بن معاوية، وخالد الحذّاء، وأبو شهاب الحنّاط، ويحيى بن زكريا

(٤) (٣/٩٣ ـ ٩٤، ر: ١٥٠، ١٥١).

بن أبي زائدة، وأبو معاوية الضرير، وجرير بن عبدالحميد، وموسى بن أعيَن، وعيسى بن يونس، وسفيان بن عيينة، وعمّار بن رُزيق، وعمرو بن أبي قيس، ووكيع بن الجراح، وعبدالله بن داود، وعبدالواحد بن زياد، ومحمد بن جابر السحيمي، وسعد بن الصلت، وغيرهم من الشيوخ، وأتينا من ذلك بشيءٍ ما؛ ذكرناه ليكون تبعًا لجرير بن حازم».

ـ وقد نقلتُ هذا كلَّه للإشارة إلى ضرورة الفصل بيْن ما كتبَه ابنُ وهب وما زادَه محمدُ بن إسماعيل الورّاق دفعًا للتداخُلِ.

ـ ولعبدالله ابن الإمام أحمد ـ رحمهما الله تعالى ـ زياداتٌ كثيرةٌ على «المسند و«الزهد» و«فضائل الصحابة» لوالدِه.

وسبيلُ تمييزِ هاتيك الزياداتِ: إنعامُ النظر في أسانيد تلك الكتب.

ـ فإذا انتهى السند إلى الإمام أحمد فهو في أصل كتبِه[٥].

وسترى في طالعة المسند قولَ أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القَطِيعي: «حدثنا أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل، رضي الله عنهم، قال: حدثني أبِي أحمدُ بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، من كتابه، قال: حدثنا عبدالله بن نمير ...».

ـ وقد شارك عبدُالله والدَه الإمامَ أحمدَ في الرواية عن بعض شيوخه، وسترى قولَ الإمام أحمد (ح ١٥): «حدثنا عبدالله بن محمد بن أبي شيبة» ثمّ قولَ عبدالله عَقِبَه: «وسمعتُه من عبدالله ابن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن فُضيل ...».

---

[٥] على أنّه ينبغي تمييز وجادات عبدالله عن الأحاديث التي سمعها من أبيه، وهي التي يقول عبدالله: «وجدتُ في كتاب أبي بخطّ يده ...». ولا يَحسن اعتدادُها من **تخريج** الإمام أحمد إذا لم يَقمْ دليلٌ آخَرُ على **إبراز** أحمدَ إيّاها في كتاب مِنْ كتبِه؛ إذ لا يَلزم من تحمُّلِه إيّاها كونُه قد رواها وأذاعَها. ولا يصحّ جعلُها من زيادات عبدالله. وقد رأيتُ من جزمَ بكونها من زياداتِه. وهذا غيرُ دقيق، وينبغي تمييز الأنواع لئلّا تتداخَلَ.

وبهذا عَلَا القطيعيُّ في هذا الحديث درجةً بروايته إيّاه عن عبدالله عن ابن أبي شيبة.

وهذا لا يُعَدُّ زيادةً، بل هو إعلاءٌ وتقريبٌ.

ـ أمّا إذا رأيتَ القطيعيَّ يقول: «**حدثنا عبدالله، حدثني سريج بن يونس** ...» فهذا من جملةِ زيادات عبدالله على المسند لوالدِه.

ـ وما كان في المسند من نحوِ: «**حدّثنا عبدالله**، حدّثني العباس بن الوليد النرسي، حدثنا يزيد بن زُريع ...» فلا يصحّ أن يُقال: قال الإمام أحمد في مسنده: «حدّثنا عبدالله، حدّثني العباس بن الوليد ...»؛ لأنّ القائل: «**حدّثنا عبدالله**» هو القطيعي، وليس الإمام أحمد.

ـ وقد رأيتُ باحثًا كتَب: «قال عبدالله بن أحمد: حدثنا عبدالله، حدثني عُبيدالله بن عمر ...».

وهذا خطأ جليّ؛ إذ عبدُالله لا يروي عن نفسه، ولم يكتب قطّ: «حدثنا عبدالله». وإنّما قائل ذلك القَطِيعِيُّ، راويتُه.

وكتَب باحثٌ آخَرُ: «قال أحمد بن حنبل في كتاب الزهد: حدثنا عبدالله، حدثنا الليث[٦] بن خالد أبو بكر البلخي ...".

والقائل: «حدثنا عبدالله ...» هو القطيعي راوية الكتاب عن عبدالله، بلا ثُنْيَا، وعزوُ هذا القول إلى الإمام أحمد غلطٌ بيّنٌ.

ـ وقد قال عبدُالله بن أحمد في زياداته على المسند لوالده (٧٩٠) وفضائل الصحابة له أيضًا (١١٨٢): «حدثني محمد بن سليمان لوين ...» فأغربَ فاضلٌ فجعل الحديثَ من زيادات عبدالله على المسند لوالده، ومن زيادات القطيعي على فضائل الصحابة أيضًا! وهذا

---

[٦] قال الخطيب البغدادي في تاريخ مدينة السلام (٥٤٠/١٤): «ليث بن خالد، أبو بكر البلخي ... قدم بغداد وحدّث بها، فروى عنه من أهلها **عبدالله بن أحمد ابن حنبل**. أخبرنا الحسن بن علي التميمي، قال: **أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبدالله بن أحمد ابن حنبل، قال: أخبرنا الليث بن خالد**».
وأحمد بن جعفر بن حمدان هذا هو القطيعي، راوية بعضِ كتب الإمام أحمد عن ابنه عبدالله.

خطأٌ جليٌّ؛ فلا يصحّ اعتدادُ الحديث من زيادات عبدالله والقطيعي معًا، ولا ريب أنّه لا يسوغ إدراجُه في زيادات القطيعي.

وما بُدٌّ من البَوْحِ بأنّ كثيرًا من الأغلاط ـ ممّا مرّ وممّا سيأتي ـ مردُّه إلى قلّة التدبّر ونُدرةِ امتلاك مَلَكة التذوّق والمُعايشة للقوم.

ولو أنّ الباحث نفذ إلى حقيقة هذا العلم واستحضر أحوالَ أولئك الصفوةِ حتّى كأنّه ثاقَفَهم وجالَسَهم = لغابت عن سُوحِ العلمِ كثيرٌ من الأخلاط التي كدّرتِ الصفوَ وعاثتْ في كتب الأئمّة وسامتْها خسفًا ومسخًا.

ـ وزيادات عبدالله بن أحمد على «المسند» و«الزهد» أجْلى وأظهرُ من زياداته على «فضائل الصحابة»؛ إذ ما زلتَ ترى قلّةَ مَيْزِ كثيرٍ من الباحثين بيْن ما رواه الإمام أحمد وما زاده ابنُه عبدالله، ثمّ القطيعيُّ مِن بعدِه.

إنْ نظرتَ في كتاب فضائل الصحابة (٦١٢) فسترى ما نصُّه:

«حدثنا محمد، قثنا[٧] الحسن بن سهل، قال: قال عبدالله بن المبارك ...».

وقد جزم أحدُ الأفاضل بأنّه من رواية عبدالله بن أحمد في كتاب «فضائل الصحابة».

وهذا خطأ، والصواب أنّه من زيادات القطيعي على كتاب «فضائل الصحابة»، رواه عن شيخه أبي جعفر محمد[٨] بن هشام بن أبي الدُّمَيْك، عن الحسن بن سهل ...

وابنُ أبي الدُّمَيْكِ هذا من شيوخ القطيعي، وقد تُوفّي عامَ (٢٨٩) قبْل وفاة عبدالله ابن الإمام أحمد بسنةٍ.

في أمثلةٍ كثيرةٍ ليس هذا موضعَ ذكرِها.

---

(٧) أي: قال: حدّثنا.
(٨) تدبّرْ ما في فضائل الصحابة (٦١٠).

ـ وقد رأى باحثٌ في «فضائل الصحابة» (٩٢١): «حدثنا عبدالله قال: حدثني أبو معمر، عن ابن عيينة ...» فسارَع إلى عزوه إلى الإمام أحمد، مع أنّه من زيادات ابنه عبدالله.

ـ وقد رأيتُ جماعةً عزوْا زياداتٍ للقطيعي إلى الإمام أحمد نفسِه! وأَقْبِحْ بهذا وأَشْقِحْ؛ فإنّ من يختلط عليه شيوخُ الإمام أحمد بأشياخ القطيعي فليس له إلّا أن يستأنف دراسةَ هذا الشأن. فإنْ أَيِسَ من الارتياضِ والحِذْقِ فيه فله مندوحةٌ وسَعَةٌ في علوم أخرى.

ويزدادُ هذا الأمرُ قبحًا وشناعةً إذا علمتَ تضمُّنَ كثيرٍ من زياداتِ القطيعي على كتاب «فضائل الصحابة» أحاديثَ باطلةً يَستنكف الإمامُ أحمدُ أن يَرقمَها في كتابٍ.

ـ وروايات القطيعي المثبَتة في «المسند» للإمامِ أحمدَ لا تلتبس على مميِّزٍ، رواها عن أشياخِه: بِشْر بن موسى الأسدي، ومحمد بن يونس الكُدَيمي، وأبي شُعيب عبدالله بن أحمد بن الحسن الحرّاني، وعليّ بن طيفور بن غالب النَّسَوي.

ـ وإنّه لَيتعيّنُ في هذه الأزمان المتأخّرة تمييزُ زيادات عبدالله ابن الإمام أحمد والقطيعي في «فضائل الصحابة» وزيادات عبدالله بن أحمد في «الزهد» إنْ أُرِيدَ إعادةُ نشرِهما، سواءً في نشرات ورقيّة، أو في البرامج الحاسوبيّة؛ لكثرة الخلط المنتشر الواقع من كثيرٍ من منتحِلِي هذه الصنعة. والأجودُ كتابةُ الزيادات في حواشي الكتابَين، لا في حاقّهما[٩]؛ لأنّني قد بلوتُ كثيرًا من الباحثِين لا يتحرَّوْن الصواب، ولا ينظرون في التعليقات التي قد تُفيد في تمييز الزيادات، بل يهجمون على عزو ما يقع في الكتابَين إلى الإمام أحمد دون تدبُّرٍ وفحصٍ.

---

[٩] كالذي وقع في نشرة جمعيّة المكنز للمسند (٩/٢/٧ ـ ٧٢١). وقد نُشِرَتْ زياداتُ القطيعي في طبعة مؤسّسة الرسالة في الحواشي (١٣٠/٥ ـ ١٣٢)، **وحبّذا لو أُبْرِزتْ بخطٍّ ثخين محبَّر جليّ.**

ـ في «المصنَّف» لابن أبي شيبة[10] زياداتٌ لمَسلمةَ بن القاسم القرطبي على **كتاب الأوائل** من «المصنَّف» لابن أبي شيبة، رحمهما الله تعالى، لا يصحّ عزوُها إلى ابن أبي شيبة؛ فكُنْ على خُبْرٍ بها.

ـ وزياداتُ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان على صحيح مسلم ظاهرةٌ جليّةٌ لا تكاد تلتبس، ومن المفيدِ الإشارةُ إلى حديثٍ رواه مسلم (١٧٩٤) **من طريقِ أبي إسحاق،** عن عمرو بن ميمون الأودي، عن ابن مسعود ... ووردَ عَقِبَه: **قال أبو إسحاق:** "الوليد بن عقبة غلطٌ في هذا الحديث".

وهذا قولُ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، **راوية** صحيح مسلم.

وأمّا أبو إسحاق (الراوي عن عمرو بن ميمون) فهو التابعي الشهير عمرو بن عبدالله الهمداني السَّبِيعي.

ـ ولأبي أحمد محمد بن عيسى الجلودي **(راوية** صحيح مسلم عن إبراهيم بن محمد بن سفيان) إعلاءاتٌ قليلةٌ وتقريبات، رواها عن أشياخه أبوَيِ العباس الماسرجسي والسرّاج، ومحمد بن عبدالله بن يوسف، وأبي بكر محمد بن زنجويه.

ـ وفي «الطبقات الكبير» لمحمد[11] بن سعد ـ رحمه الله تعالى ـ زياداتٌ لصاحبِه ابنِ فهم على ما كتبَه ابنُ سعدٍ، آخرُها ترجمةُ ابنِ سعدٍ[12] نفسِه، وكان الواجبُ إثباتَها في الحاشية، لا في أصل الكتاب، ولم يَفطن المعلّق إلّا في موضعين[13] بدلالة المزّي ـ

---

[10] (٦٠٥/١٩ ـ ٦١٦).

[11] منها ما في ذي المواضع: (٥٣٨/٨، ٥٤١، ٣٠٩/٩ ـ ٣١١، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٠ ـ ٣٦٨).

[12] وفي الطبقات الكبير (٥٣٥/٨): "يحيى بن عبدالحميد بن عبدالرحمن الحمّاني، ويُكنى أبا زكرياء، مات بسامرّاء في شهر رمضان سنة ثلاثين ومئتين". وقد توفّي ابن سعد في جمادى الآخرة من عام ٢٣٠؛ فلا يصحّ عزوُ هذا التوريخ إلى ابن سعد. على أنّ الأرجح وفاة يحيى الحمّاني سنة (٢٢٨). يُنظر: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٢٦٨/٣، ٢٦٣/١٦)، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٦٥/٥٣، ٦٦).

وفي حاشيةٍ رقمَها الحافظ المزي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه تهذيب الكمال (٢٣/٣) تنبيهٌ دالٌّ على قِدم الغلط في ذا الأمر.

وقد أغربَ بعضُهم فأشاع هذه الأيّام تصحيحَ وفاة ابن سعد سنة (٢٥٠) بلا برهانٍ، مرسِلًا دعواه على عواهنها، مفتئتًا على جامع الكتاب الذي قرّرَ في ديباجته خلاف ما زُبِرَ في ترجمة الكتابَ وغاشيته. **وما أشنعَ صنايعَ المتكلِّفِين المتجاسِرِين.**

[13] (٣٦٢/٩ ـ ٣٦٣).

رحمه الله تعالى ـ في موضع، وبإفادة المعلّق على «تهذيب الكمال» في آخَرَ.

ومن الزيادات: ما في ترجمة يحيى(١٤) بن أيّوب رحمه الله تعالى: «وتوفّي يوم الأحد لاثنتي عشرة ليلةً خلتْ من ربيع الأوّل سنة أربع وثلاثين ومئتين».

وهذا من زيادات **راوية** الكتاب ابن فهم(١٥) على «الطبقات» لشيخِه ابن سعد (ت٢٣٠).(١٦)

ـ في الكتاب الذي حوى جواباتِ أبي الحسن العجلي (ت٢٦١) على سؤالات ولده صالح ـ رحمهما الله تعالى ـ بعضُ الزيادات، منها قول أبي الحسن علي بن أحمد بن زكريّا بن الخَصِيب (ت٣٧٠) ـ رحمه الله تعالى ـ: "... وقال بكر بن حمّاد التاهرتي ـ **وكان من أئمّة أصحاب الحديث** ـ ...".

وأبو الحسن هذا هو الطرابلسي، له ترجمةٌ جيّدةٌ في ترتيب المدارك للقاضي عياض.(١٧)

وقد تتابعَ بعضُ الباحثِين على عزو كلام أبي الحسن الطرابلسي المتقدّمِ إلى أبي الحسنِ العجلي.

وهذا غلطٌ ناتجٌ عن قلّة الدراية بمناهج علمائنا السابقين في التصنيف، وطرائقهم في التذييل. والتهاوُنُ بإحكام ذا الباب يُوقع في أوهام عجيبة وأغلاط غريبة. وقد رأيتُ أحدَ الأفاضلِ جزمَ بأنّ العجليَّ عرّفَ ببكر بن حمّاد ـ رحمهما الله تعالى ـ قائلًا: "من أئمّةِ أصحابِ الحديثِ، ثقةٌ ثبْتٌ، وكان صاحبَ آدابٍ"! ثمّ عزا ذلك كلَّه إلى معرفة الثقات(١٨) (٢/٢٥٤).

وهذا غلطٌ من أوجُهٍ أربعةٍ:

---

(١٤) (٩/٣٦٠). وهو أبو زكريّا العابد المَقابري.
(١٥) هو الحسين بن محمد بن عبدالرحمن (ت٢٨٩). أخباره في تاريخ مدينة السلام للخطيب رحمهما الله تعالى (٨/٦٥٧ ـ ٦٥٨).
(١٦) ويُنظر: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٦/٢٧٩).
(١٧) (٦/٢٧٤ ـ ٢٧٥).
(١٨) مع أنّ الشيخ الفاضل البستويّ ـ رحمه الله تعالى ـ لم يألُ جهدًا في البيان والإيضاح، وقد نبّه على أنّ الكلام لابن الخَصيب، لا للعجلي. وكثيرٌ من الأغلاط مردُّها إلى تهاون بعض الباحثِين وتقصيرهم عن إنعام النظر في أصول الكتب، واكتفاؤُهم بما تَحويه البرامج المنتشرة التي أُدخِلتْ فيها كثيرٌ من الكتب مبتورةً مجرَّدةً عن الحواشي المفيدة.

١ ـ أنّ القائل: "من أئمّة أصحاب الحديث" هو أبو الحسن علي بن أحمد بن زكريّا الطرابلسي، وليس من كلام أبي الحسن العجلي.

وقد قال الحافظ الوليد بن بكر الأندلسي (ت٣٩٢) ـ رحمه الله تعالى ـ في طالعة أجوبة أبي الحسن العجلي على سؤالات ابنه صالح: **"وفي شيءٍ يسيرٍ منه ممّا لا يكون عن أحمد بن عبدالله بن صالح، وهو يسيرٌ جدًّا = أُنبّه عليه صريحًا، وأنسبُه إلى قائله، إنِ اتّفقَ ذلك في الكتاب"**.

٢ ـ أمّا ما يَلِي الكلامَ السابقَ؛ فمن قولِ بكر بن حمّاد في شيخه محمد بن معاوية الأطرابلسي، رحمهما الله تعالى.

وقد قال **أبو الحسن** علي بن أحمد بن زكريّا الطرابلسي: "وقال بكر بن حمّاد التاهرتي ـ **وكان من أئمّة أصحاب الحديث**[١٩] ـ: رأيتُ محمد بن معاوية ثقةً ثَبْتًا، وكان صاحبَ آدابٍ ومعرفةٍ بِلُغة العرب، متقدِّمًا في ذلك".

فقال الوليدُ بن بكر عَقِبَ ذلك: **"أبو الحسن**[٢٠] **لم يُدرك بكرَ بنَ حماد**، ولكنْ حسبتُ أنّه ذكر ذلك عن أبي العرب عنه".

٣ ـ أنّه أدرجَ ثناءَ عليِّ بنِ أحمدَ بنِ زكريّا على بكر بن حمّاد في تعديل بكرٍ محمدَ بنَ معاويةَ، ولفّق القولين، ثمّ عزا ذلك كلّه إلى العجلي الذي لم يَنْبِسْ بحرفٍ من ذلك!

وقد وقع في هذه الترجمة من ترتيبِ أجوبة أبي الحسن العجلي سقطٌ وتداخُلٌ يُعرف من تدبُّرِ ما ساقَه الحافظُ البارعُ ابنُ ناصر الدين ـ رحمه الله تعالى ـ في إتحاف السالك.[٢١]

٤ ـ ومن نافلة القول التنبيهُ على أنّ أبا الحسن العجلي لم يُصنّف هذا الكتابَ الذي تقدّمَ النقلُ عنه، بَلْهَ أن يُسمِّيَه: "معرفة الثقات"!

---

[١٩] هذا الموضع من الدلائل الواضحة والبراهين اللائحة على خطر التهاون بوضع علاماتِ الترقيم موضعَها، وأنّ إغفالَ التحرّي في ذلك مُودٍ، مُؤَدٍّ إلى الخلط في عزو الأقوال، حائلٌ دُونَ تمييزها إذا اعترضتْها جُمَلٌ معترضةٌ. وفي المنشور من بيان الوهم والإيهام لابن القطّان (٥/٥٥٣ ـ ٥٥٤): "وقال أبو الحسن: أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي ـ **فيما روى عنه ابنه يوسف بن يزيد** ـ: كوفي نزل مصر، صاحب سنّة، وكان ثقة، وهو أخو زكرياء ...". ولا يخفى على فطنٍ ما في هذا النصّ المثبَت من الإحالة والإزالة عن القصد، والصواب: "وقال أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي ـ **فيما روى عنه ابنه** ـ: يوسف بن عدي كوفي ...". و(يزيد) غلطٌ سَرَى بسبب دخول ترجمة في ترجمة أخرى. والغريبُ أن يقع هذا في مقام بيان الفرق بين يوسف بن عدي الكوفي ويوسف بن يزيد القراطيسي وكشفِ خلطِ ابن حزم بينَهما في المحلّى (١٠/١١).

وفي أجوبة العجلي (ق ١/ب ـ ٢/أ): "زكريا بن عدي، أبو يحيى، كوفي ثقة رجل صالح، وأخوه يوسف بن عدي ثقة، وزكريا أرفعَ منه". ونحوُه في ترتيب الأجوبة (١/٣٧٠ ـ ٣٧١، ٢/٣٧٦).

[٢٠] لا ريب أنّه قصدَ علي بن أحمد بن زكريّا، **أمّا أبو الحسن العجلي فمنْ جِلّة أشياخ بكر بن حمّاد**.

[٢١] (ص٣٦٤، ٣٦٥). وفي التعليق عليه قلبٌ للأمر، وجُعِلَ العجليُّ راويًا عن ابنه صالح، ثمّ عن أبي الحسن (علي بن أحمد بن زكريّا). ولم يَكُ من ذلك شيءٌ البتّة. ولم يُفطَن للسقطِ الذي يظهر للمتدبِّر السندَ الذي سِيقَ عنده مشروحًا مفسَّرًا جليًّا (ص٣٦٥).

وقد اشتهر عند كثير من الباحثِين أنّ العجلي أوّلُ من صنّف في جمع الثقات.(٢٢) مع أنّ الصحيح أنّه لم يُصنّفْ هاتيك الجوابات.(٢٣) وقد قال الحافظ الوليد بن بكر ـ وهو من أعلمِ الناسِ بالعجلي وعلومِه وأخباره ـ: **"ولم يقصد أحمدُ بن عبدالله بن صالح ـ رحمه الله ـ إلى جمع شيءٍ منها، وإنّما اجتمعتْ لابنه صالحٍ ممّا سمعَه منه أو سأله أو أملاه عليه = فعلّق ذلك ابنُه صالحٌ(٢٤) عنه في أيّام شبابه منثورًا على غير ترتيبٍ ولا تهذيبٍ، وهي سؤالاتٌ مفيدةٌ ...".**

وفي ديباجة ترتيب كتاب العجلي(٢٥): "هذا كتابُ ترتيبِ سُؤالاتِ أبي مسلمٍ العجليِّ أباهُ أحمدَ بنَ عبدِاللهِ، رتّبتُه على حروف المعجم؛ تسهيلًا للوقوف عليه ...".

نعم؛ قد صنّف أبو الحسن العجلي كتابًا في تمييز الرجال(٢٦)، ذكرَ فيه جمهرةً من البصريّين والبغداديّين والواسطيّين على الطبقات.(٢٧) ولأبي العرب القيرواني (ت٣٣٣) ـ رحمه الله تعالى ـ زياداتٌ عليه وتعليقاتٌ رقمَها خلالَ تراجم الكتاب، وميّزَها برسْم حرف العين (ع) قبْل كلّ زيادةٍ يرقمُها، ممّا عَنَّ له وظهرَ ممّا يتّصل بالرواة الذين ذكرَهم العجلي.(٢٨)

---

(٢٢) والحقّ أنّ أوّل من عُلم أنّه أفرد الثقات في كتابٍ هو أبو الحسن عليُّ ابن المديني في كتابه "الثقات والمُتثبِّتِين". والله أعلم.

(٢٣) على أنّ الكتاب ليس خالصًا للثقات، بل فيه جملةٌ من الضعفاء والواهِين والتالفِين. وممّا فيه قول العجلي (ق٧/أ) (١٥٩ ـ ترتيبه): "رأيتُ بِشْرًا المَرِيسِيَّ ـ عليه لعنة الله ـ مرّة واحدة. شيخ قصير دميم المنظر، وسخ الثياب، وافر الشعر، أشبهُ شيءٍ باليهود! وكان أبُوه يهوديًّا صبّاغًا بالكوفة في سوق المراضع ...لا يرحمُه الله؛ فلقد كان فاسقًا"!

ولذلك ترجمه بعضُهم: "سؤالات أبي مسلم صالح أباه أبا الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي". وهو مترجمٌ أيضًا بـ"معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم". وهما ترجمتان مطابقتان لحالِ الكتابِ وما حَوَاهُ. وقد ترجمَه الضياء المقدسي في ثَبَتِ مسموعاته (ص١٠٢): "معرفة الثقات والضعفاء". وكأنّه اختصرَه من هاتيك الترجمة الطويلة. والله أعلم.

(٢٤) وقع في جزءٍ فيه ذِكْرُ ما ورد به الخطيبُ البغداديُّ من كُتُبه المسموعة المرويّة دمشقَ (١٠٥): "تاريخ أبي مسلم بن صالح". **واسمُ أبي مسلم: صالحٌ، واسمُ والدِ جدّه صالحٌ.** وفي آخر الجزء الأوّل من النسخة الخطية من التاريخ للعجلي (ق ٤/أ): "تمّ الجزء الأوّل من التاريخ ...". ثمّ كتبَ الناسخ: **"الجزء الثاني من التاريخ في معرفة ثقات الرجال ومعرفة أسمائهم وبلدانهم، من تصنيف أبي مسلم صالح بن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي رضي الله عنه".** وفي **مشتبه النسبة** للحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي (ص٥١): "الوليد بن بكر الغَمري الأندلسي، قدِم علينا وحدّثنا بكتاب **التاريخ لعبدالله بن صالح العجلي**". ولغرابةِ نسبته إيّاه إلى عبدالله استظهرتُ بنسختين خطيتين من كتاب مشتبه النسبة، لكنّني وجدتُ هذا النقل بنصّه وفصّه. وكذا رواه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١١٣/٦٣ ـ ١١٤) من طريقين عن عبدالغني به. وقد تبعَه ابنُ ماكولا فقال في الإكمال (٣٦٥/٦ ـ ٣٦٦): **"كان يروي كتاب التاريخ لعبدالله بن صالح العجلي".** ولو عكسَ فقال: (صالح ابن عبدالله العجلي)؛ لكان له وجهٌ قريبٌ؛ لأنّ اسمَ جدِّ صالحٍ: (عبدالله). فليُتأمّل.

(٢٥) (١٧٩/١).

(٢٦) اعتنى به الأستاذ الفاضل عامر بن حسن صبري، وقد تفضّل بإهدائي نسخة منه، أثابه الله خيرًا. وقد نشر معه كتابَ "تمييز ثقات المحدّثين وضعفائهم وأسمائهم وكُناهم" للحافظ أبي عبدالله ابن البرقي الآتي ذكرُه قريبًا. وقد أحسنَ الأستاذُ عامرٌ إذ ميّز زيادات أبي العرب التي زادَها على ما كتبَه العجلي وابن البرقي. **وقد أجادَ ـ أيضًا ـ إذ أثبتَ زياداتٍ ـ منقولةً عن عبدالرزاق وابن أبي شَيبة وابن جرير وابن عبدالبر أُدخِلتْ في كتاب السنن للأثرم** عقب النصّيْن (١٥٠ و١٥١) ـ في حاشية الكتاب (ص٢٧٧، ٢٧٨).

(٢٧) أمّا القول بأنّ كتاب "تمييز الرجال" هو تاريخ العجلي عينُه، وأنّ أجوبته على سؤالات ابنِه أيضًا من رواية أبي العرب = فغلطٌ مرسلٌ على عواهنه، لم يَصدرْ عن رويّةٍ وتبصُّرٍ ولا نظرٍ فاحصٍ.
والفروقُ بين الكتابين واضحةٌ لائحةٌ لمنْ أنعمَ فيهما النظرَ وأجالَ الفِكَرَ.

(٢٨) يُنظر: تمييز الرجال للعجلي (٢، ١٠، ٣٢، ٥١، ٥٧، ٩٥، ١٠٢، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٧، ١٧٨، ٥٣٩، ٦٠٧، ٦٢٠، ٦٧٤).

ـ ولأبي العرب القيرواني ـ أيضًا ـ زياداتٌ وتعليقاتٌ أخرى كتبَها خلالَ تراجم كتاب "تمييز ثقات المحدّثين وضعفائهم وأسمائهم وكُنَاهم" لأبي عبدالله ابن البرقي (ت٢٤٩) رحمه الله تعالى.(٢٩)

ـ وقد اشتهر جزءٌ فيه من كلامِ أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ في علل الحديث ومعرفة الرجال ممّا رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجّاج المَرُّوذِي وأبو الحسن عبدالملك بن عبدالحميد الميموني وأبو الفضل صالح بن أحمد ابنُه، رحمهم الله، وأحاديثُ وحكاياتٌ غيرُ ذلك؛ رواية أبي أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري، **عن أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني عنهم.**

ـ وقد سردَ أبو عوانة الإسفراييني ما رواه أبو بكر المَرُّوذِي عن الإمام أحمد (١ ـ ١٠٨، ١١٠ ـ ٣١٠)، ثمّ ما رواه صالح بن أحمد عن أبيه (٣١١ ـ ٣٢٧)، ثمّ ساقَ ما رواه عبدالملك بن عبدالحميد الميموني عن أحمد (٣٣٦ ـ ٣٣٩، ٣٤١ ـ ٤٠٠، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١١ ـ ٤١٥، ٤١٧ ـ ٤٢٤، ٤٣٠ ـ ٤٦٠، ٤٦٢ ـ ٤٧٧، ٤٧٩ ـ ٤٩١، ٤٩٣ ـ ٥١٤).

ـ وروى الميموني عن أشياخٍ له غَيْرِ الإمام أحمد، فروى (٣٤٠) عن عمرو بن مرزوق البصري، وعن خلفٍ ـ وهو ابن سالم ـ (٤٠١)، وعن هارون بن معروف (٤٠٢)، وعن يحيى بن معين (٤٠٣ ـ ٤٠٧)، وعن الحِصْنِي ـ واسمُه: إسماعيل بن رجاء ـ (٤١٠)، وعن يحيى بن أيوب ـ وهو المقابري العابد ـ (٤٢٥ ـ ٤٢٩)، وعن خالد بن خِداش (٤٦١)، وعن أبي الوليد هشام بن

---

(٢٩) هذه مواقعُها من تمييز الرجال لابن البرقي: (٢، ٦، ١٨، ٣٠، ٣٤، ٤٠، ٤٦، ٤٨، ٥٣، ٦٢، ٦٧، ٧٦، ٨٤، ٩٦، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٧٥، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٤٤، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٩٤).

عبدالملك ـ وهو الطيالسي ـ (٤٧٨)، وعن والده عبدالحميد الميموني (٤٩٢).

ـ ولأبي عوانة زياداتٌ رواها عن يعقوب بن سفيان الفسوي (٣٢٨ ـ ٣٣٥).

ـ وختمَ أبو عوانة الإسفراييني هذا العِلق النفيس بفوائدَ مُونِقةٍ مُعْجِبةٍ (٥١٥ ـ ٥٨٣).

وتمييزُ هذا كلِّه ضرويٌّ لكلّ باحثٍ متصدٍّ للعزو إلى هذا الكتاب، ومن أغْفلَ ذلك ولم يَرْتَضْ على المَيْز والفَصْل أُصِيبت مَقاتِلُه وكثُرَ عثارُه.

وبإغفالِ من أغْفلَ تمييزَ ما تقدّم؛ أُقْحِمت أقوالٌ كثيرةٌ لم يَنبس بها الإمامُ أحمد في مَعْلَمةٍ جمعتْ أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، منها ما رواه الميموني عن أبيه، وعن يحيى بن أيوب المقابري ...

ـ وقد رأى باحثٌ ما ورد في ذا الكتاب (٣٢٨): "حدثنا يعقوب بن سفيان الفارسي بفسا، قال: حدثنا إبراهيم بن[٣٠] المنذر الحزامي، قال: حدثني معن بن عيسى، قال: كان مالك يقول: لا يُؤخذ العلم من أربعة، ويُؤخذ ممّن سِوَى ذلك: لا يؤخذ من سفيه مُعلن بالسفه وإن كان أروى الناس ...".

فكتبَ جازمًا قاطعًا: الأثر عند يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ... ومن طريق يعقوب رواه أحمد في العلل ومعرفة الرجال برقم (٨٢٨) برواية المرّوذي وغيره ...

---

[٣٠] كذا في نسخة الظاهرية (ق١٣/أ). ووقع في المطبوع (ص١٨٥): (إبراهيم أبو المنذر الحزامي). وهو خطأ. وكنية إبراهيم بن المنذر: أبو إسحاق.

وهذا غلطٌ صِرْفٌ، ولم يَروه الإمامُ أحمدُ ضربةَ لازبٍ، بل أبو عوانة الإسفراييني هو القائلُ: "حدثنا يعقوب بن سفيان ...". ولم يَرو الإمامُ أحمدُ قطُّ عن يعقوبَ بن سفيان، بل سندُ يعقوبَ عن أحمدَ نازلٌ، وأكثرُ ما نقلَه من علومِه أخذَه عن بعض أصحاب أحمد.

ـ وقد عزا فاضلٌ القولَ المشهورَ عن الفُضيل بن عياض رحمه الله تعالى: «لو أنّ لي دعوةً مستجابةً ما جعلتُها إلّا في السلطان» إلى **البربهاري** في كتاب «شرح السنّة».

وهذا غلطٌ مركَّبٌ، والصواب أنّه من **زيادات القاضي أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة على كتاب «شرح السنّة» لغُلام خليل؛** قال[٣١]: «نا الحسين بن محمد الطبري، نا مَرْدويه الصائغ، قال: سمعت فُضيلًا يقول»: (فذكرَه).

ـ وقد دأبَ ابنُ حجرٍ على الإشارة إلى وقوع زياداتٍ على بعض الكتب.

ـ فقال في تجريد أسانيد الكتب (ص ٥٧): "القدر، تأليف عبدالله بن وهب ... وفي الكتاب بعضُ شيءٍ من زيادات محمد بن إسماعيل الورّاق عن شيوخه".

ـ وفيه (ص٥٩): "كتاب الطهور لأبي عبيد ... وفي الجزءين زياداتُ محمد بن يحيى المروزي عن شيوخه ...".

ـ وفيه (ص٨٠ ـ ٨١): جزء فيه شروط النصارى لأبي محمد ابن زَبْر ... وفي آخر الجزء فوائد[٣٢] أوّلُها أنّ عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عَمرو[٣٣] بن قيس ... وآخرُها: ".. إلى هذه الغاية". وأوّلُ الجزءِ حديث عُمر: أن لا تُبنى كنيسةٌ[٣٤] في الإسلام ولا تُجَدَّدَ".

---

[٣١] (ص١١٣). وقد أفردتُ كتابًا تناولتُ فيه ما يتّصل بهذا الكتاب المنحول.

[٣٢] هي من زياداتِ عبدالوهاب بن الحسن الكلابي ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيخَيْن له.

[٣٣] وقع في المطبوع من شروط النصارى (ص٤٢): "عمر". وهو خطأ. وعَمرو بن قيس هو السَّكُوني الحِمْصِي، وكان قد وَلِيَ إمْرةَ الغزو لعمر بن عبدالعزيز، رحمهما الله تعالى.

[٣٤] في المطبوع من شروط النصارى (ص١٩): "لا تُبنى بِيعَةٌ في الإسلام، ولا يُجدَّد ما خرب منها".

وفيه (ص٨٤): "كتاب البرّ والصلة لابن المبارك". وساقَ سندَه إلى أبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد، عن الحسين بن الحسن المروزي، عنه، ثمّ قال: "وفيه زيادات الحسين عن شيوخه".

وفيه (ص٨٨ ـ ٨٩): "كتاب الزهد لعبدالله بن المبارك ... وفيه من زيادات المروزي عن غير ابن المبارك، ومن زيادات ابن صاعد عن شيوخه".[٣٥]

وفيه (ص١٠٧): "فضائل القرآن لخلف بن هشام المقرئ ... وفيه من زيادات إدريس[٣٦] عن شيوخه".

وفيه (ص١١٤): "كتاب التفسير عن أبي هشام محمد بن السائب، رواية محمد بن مروان السدّي، عنه. وفيه من زياداته عن غير ابن الكلبي، ومن زيادات هشام[٣٧] بن عُبيدالله عن غير محمد بن مروان".

وفيه (ص١١٩): "كتاب النوادر لتمّام بن محمد الرازي. وفيه من زيادات عبدالعزيز بن أحمد الكتّاني عنه".

وفيه (ص١٦٠): "كتاب نزهة الحفاظ لأبي موسى المديني ... في آخر الجزء من زيادات الحافظ الضياء ...".

وروى فيه (ص٣٤٩) "عوالي مالك"، جمع أبي أحمد الحاكم، من طريق زاهر بن طاهر الشحامي، عن أبي سعد الكنجروذي، عنه. ثمّ روى زياداتِ عوالي مالك لزاهر بن طاهر.

وفيه (ص٣٩٨): "كتاب شرح الموطّأ، وكتاب شرح البخاري، كلاهما لأبي عبدالملك مروان بن علي البُونِي[٣٨]". ثمّ رواهما بسنده إلى ابن عتّاب، عن حاتم بن محمد الطرابلسي، عنه.

قال ابن عتّاب: "وقرأتُ نصّ شرح الموطأ على حاتم المذكور، **ولِي فيه زياداتٌ**".[٣٩]

---

[٣٥] ما أثبتُّه هو الصواب الثابتُ في نسخة فيض الله: (ر: ٥٣٤) (٢٨/ب)، ووقع في المطبوع وفي نسخة دار الكتب المصرية: (ر: ٨٢/ مصطلح) (ق٣٣/ب) بعض الأحرُف مُحالةً عن وجهِها.

[٣٦] يعني: ابن عبدالكريم الحدّاد، رحمه الله تعالى.

[٣٧] وفي قوارع القرآن لأبي عمرو الجوري (ص١٣٧ ـ ١٣٨، ر: ٨٠) نقلٌ عزيزٌ عن التفسير لهشام بن عُبيد الله الرازي.

[٣٨] تحرّف في مطبوعة أنشاب الكتب (٣٠٧/١) إلى التوني. فحُوّل من (بُونة) العنّابيّة الجزائريّة إلى تُونَ الخراسانيّة، أو تُونَةَ المصريّة التِّنِّيسيّة. وهذا يذكّرني ببعض أعلام تَنَسَ الجزائريّة الذين نُسبُوا غلطًا في بعض أثبات المتأخّرين إلى تِنِّيسَ المصريّة.
وقد نُشِرت قطعةٌ صالحةٌ من تفسير الموطأ لمروان البوني ــ رحمه الله تعالى ــ في مجلّدين.
(تنبيه): في مطبوعة أنشاب الكتب (٣٠٧/١): "لأبي عبدالملك بن مروان بن علي". وكلمة (بن) قبل (مروان) مقحَمة مدرَجة؛ إذ (مروان) اسمُ أبي عبدالملك لا اسمُ أبيه.

[٣٩] أمّا الحافظ ابن خير الإشبيلي فقد قال ــ رحمه الله تعالى ــ في فهرسته (ص٨٨): "قال أبو محمد ابن عتّاب: ولي فيه زياداتٌ واختصارٌ ...".



هذا ما تيسّر إيرادُه في هذه العُجالة، واللهُ الموفّقُنا لِمَا يُحبّ ويرضى.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحاتُ.